

مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣

تعزيز الصحة والحفاظ على سلامة العالم وخدمة الضعفاء

"دعوني أبدأ بوصف ما مثل في رأيي أسوأ لحظة شهدتها منذ استهلال عملي في منصب المدير العام. وكما تعلمون، لقد زرت اليمن في أواخر شهر تموز/ يوليو خلال أول شهر لي في هذا المنصب حيث التقيت بأم وطفلها المُعاني من سوء التغذية في صنعاء. وقد جالت هذه الأم وطفلها طوال ساعات للوصول إلى المركز الصحي. وكانت تتوسل إلى الموظفين الطبيين رعاية طفلها إلا أنني عندما نظرت إليها لاحظت أنها جلد وعظم. ولم يكن من المستبعد أن تلقى مصرعها قبل طفلها غير أنها لم تركز على حالها بل اقتصر تركيزها على طفلها. وكان ذلك المشهد مؤسفاً للغاية. وكانت تلك اللحظة من المعاناة الإنسانية لحظة الحقيقة بالنسبة إلي. فتلك اللحظة تحدد عمل المنظمة وسبب وجودها وتجيب على السؤال التالي: "ما هو سبب وجود المنظمة؟" علينا ألا يغفو لنا جفن حتى يُنقذ ذلك الطفل وتلك الأم وحتى لا يقاسي أي طفل وأم تلك الظروف. فلنعمل جميعنا معاً لبلوغ تلك الغاية النبيلة."

- كلمة الدكتور تيدروس أمام اللجان الإقليمية في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

ما هي احتياجات العالم؟

على الرغم من المكاسب الملحوظة المحققة في متوسط العمر المتوقع يتعرض الناس في كل مكان لمزيج معقد من المخاطر التي تهدد صحتهم وعافيتهم. ولا يستطيع أكثر من نصف سكان العالم الاستفادة من الخدمات الصحية دون مواجهة صعوبات مالية. ويعاني الناس في كل مكان من الأمراض السارية (مثل فيروس العوز المناعي البشري والسل والملاريا والتهاب الكبد وأمراض المناطق المدارية المهملة) والأمراض غير السارية (مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والأمراض الرئوية والسمنة والسكري) ومضاعفات الحمل والولادة واضطرابات الصحة النفسية وعواقب إدمان المواد والإصابات.

ويتعرض العالم في الوقت الحاضر لمخاطر متزايدة وأكثر تعقيداً تطرحها الطوارئ الصحية الشديدة التأثير (الأوبئة والجوائح والنزاعات والكوارث الطبيعية والتكنولوجية). ويتنامى خطر وقوع هذه الأحداث وتزايد أيضاً بناءً على ذلك الآثار المحتملة لهذه الأحداث على صحة الإنسان والتماسك المجتمعي والأمن والاقتصادات نتيجة للمخاطر ومواطن الضعف المتقاربة مثل نمو السكان وحركتهم ونزوحهم والتوسع الحضري وزيادة مخالطة الإنسان للحيوان واستغلال البيئة وتغير المناخ والنزاعات وظهور مقاومة مضادات الميكروبات.

وتصدياً لهذه المخاطر لابد للعالم من دعم البلدان في تعزيز النظم الصحية لإحراز التقدم بهدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛ وبناء القدرة الوطنية والإقليمية والعالمية على الصمود اللازمة للحفاظ على سلامة العالم من الأوبئة والطوارئ الصحية الأخرى وضمان إتاحة الخدمات الصحية الأساسية المنقذة للحياة بسرعة للفئات السكانية المتضررة من الطوارئ واستمرار هذه القدرة؛ ودعم البلدان كي تحرز التقدم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد أنشئت المنظمة لتلبية هذه الاحتياجات. وهي تتمتع بتاريخ يُعزّز به من الإنجازات الخارقة المحققة على مدى ٧٠ سنة في مجال الصحة العمومية التي ترسي أساس العالم الذي نعيش فيه في الوقت الحاضر. وستعتمد على هذه الإنجازات العظيمة وتتصدى للتحديات الجديدة وتواصل استخلاص الدروس والتحسين عن طريق برنامج العمل العام الثالث عشر. وتتكوّن من الحكومات الوطنية في العالم وتخضع للمساءلة أمامها. وتتطلب أساليب عمل المنظمة والأولويات التي تحددها التكيف المستمر في بيئة عالمية سريعة التغير. ويعبر برنامج العمل العام الثالث عشر (برنامج العمل العام) عن اعتزام المنظمة التكيف مع عالم سريع التغير. وقد أخذ برنامج العمل في الحسبان الخطط الاستراتيجية لمكاتب المنظمة الإقليمية. وسيغطي الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ ويرسي الأساس لتعبئة الموارد والميزانية البرمجية للشائيتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ و ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ويؤثر أيضاً في الميزانية البرمجية للشائيتين ٢٠١٨-٢٠١٩ من خلال آلية لإعادة تخصيص الموارد. وسترد الإشارة إلى تكاليف برنامج العمل في مبررات الاستثمار القادمة. ويحدد برنامج العمل التزام المنظمة بتأييد الصحة في أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مستوى الطموح باسم الأشخاص المستفيدين من خدمات المنظمة والبالغ عددهم سبعة مليارات نسمة.

عملية الإعداد

أعدت مسودة مذكرة مفاهيم لبرنامج العمل العام الثالث عشر في آب/ أغسطس ٢٠١٧ بإسهام الدول الأعضاء والمديرين الإقليميين وغيرهم من موظفي الأمانة والخبراء الخارجيين المعنيين بالتقييم^١. وبحثت هذه الوثيقة في اللجان الإقليمية وأُتيح للجمهور عبر مشاوره إلكترونية مفتوحة. ووافقت اللجان الإقليمية على الاقتراح الداعي إلى أن يوصي المجلس التنفيذي في دورته الثانية والأربعين بعد المائة بإدراج مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر في جدول أعمال جمعية الصحة في أيار/ مايو ٢٠١٨. وبعد أن يستعرض المديرين الإقليميين مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر سينظر المجلس التنفيذي في المسودة في دورته الاستثنائية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ ثم في دورته الثانية والأربعين بعد المائة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨ قبل أن تنظر فيها جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعون في أيار/ مايو ٢٠١٨. وستكون هذه العملية من العمليات الأكثر شمولاً التي شهدتها المنظمة لإعداد برنامج عمل عام في تاريخها على مدى سبعين سنة.

رؤية المنظمة ومهمتها

تستند مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر إلى أهداف التنمية المستدامة. وتتسق أهداف التنمية المستدامة مع دستور المنظمة الذي ينص على ما يلي: "صحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن، وهي تعتمد على

١ تقييم عملية إصلاح منظمة الصحة العالمية (٢٠١١-٢٠١٧)، المرحلة الثالثة (نيسان/ أبريل ٢٠١٧، على الموقع الإلكتروني التالي: <http://who.int/about/evaluation/stage3evaluationofwhoreform25apr17.pdf?ua=1>، تم الاطلاع في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧).

٢ تقتضي المادة ٢٨(ز) من دستور المنظمة من المجلس التنفيذي "تقديم برنامج عمل عام لفترة معينة إلى جمعية الصحة للنظر فيه وإقراره".

التعاون الأكمل للأفراد والدول".^١ ويكتسي العمل المتعدد القطاعات أهمية محورية في إطار خطة أهداف التنمية المستدامة لأن صحة الأشخاص تتأثر مباشرةً بالوضع الاقتصادي والحقوق والإنصاف والسياسات في قطاعات أخرى مثل الزراعة والنقل والإسكان والتعليم والبيئة التي يعيشون فيها. ودور المنظمة هو قيادة خطة تحول من أجل الصحة ودعم البلدان في بلوغ جميع الغايات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة.

ورؤية المنظمة المتأصلة الجذور في المادة ١ من دستورها هي التالية:

عالم تبلغ فيه جميع الشعوب أرفع مستوى ممكن من الصحة والعافية.

وفي سياق أهداف التنمية المستدامة تتمثل مهمة المنظمة فيما يلي:

تعزيز الصحة/ الحفاظ على سلامة العالم/ خدمة الضعفاء.

وترسي رؤية المنظمة ومهمتها وقيمها طريقة التفكير والالتزام اللذين يرتكز عليهما النجاح. وترد هذه القيم ضمناً في المبادئ المنصوص عليها في دستور المنظمة (انظر الإطار ١ أدناه) وهي أساسية لضمان سعادة جميع الشعوب وانسجام علاقاتها وأمنها.^٢ وعلاوة على ذلك، يجب على المنظمة أن تعمل بالتنسيق مع الجهات الشريكة ويكتسي هذا الأثر المضاعف إلى جانب تقادي المنافسة غير الضرورية أهمية حيوية لبلوغ غايات صحية طموحة مثل الغايات الواردة في برنامج العمل العام الثالث عشر.

الإطار ١: دستور منظمة الصحة العالمية: المبادئ

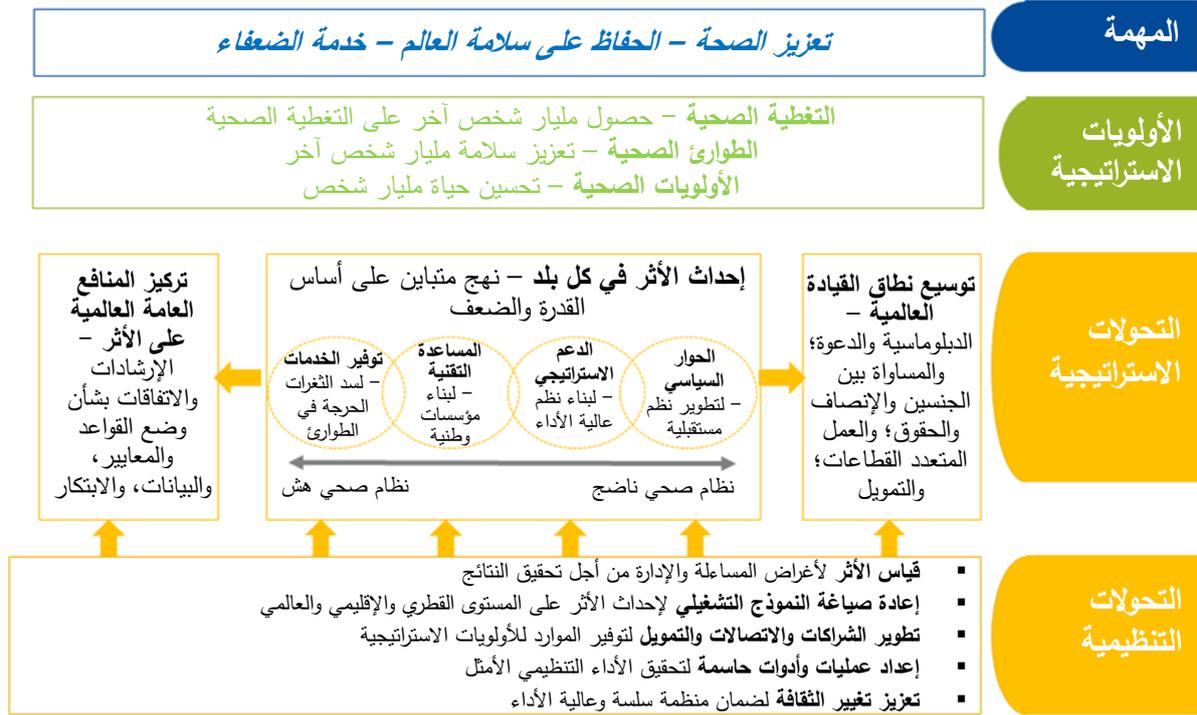
الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز. التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية. صحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن، وهي تعتمد على التعاون الأكمل للأفراد والدول. ما تحققه أية دولة في مجال تحسين الصحة وحمايتها أمر له أهميته للجميع. تفاوت البلدان المختلفة في تحسين الصحة ومكافحة الأمراض، ولاسيما الأمراض السارية، خطر على الجميع. النشأة الصحية للطفل أمر بالغ الأهمية، والقدرة على العيش بانسجام في بيئة كلية متغيرة أمر جوهري لهذه النشأة. إتاحة فوائد العلوم الطبية والنفسية وما يتصل بها من معارف لجميع الشعوب أمر جوهري لبلوغ أعلى المستويات الصحية. الرأي العام المستتير، والتعاون الإيجابي من الجمهور، لهما أهمية قصوى في تحسين صحة البشر. الحكومات مسؤولة عن صحة شعوبها، ولا يمكن الوفاء بهذه المسؤولية إلا باتخاذ تدابير صحية واجتماعية كافية.

١ انظر الوثائق الأساسية، الطبعة الثامنة والأربعون، جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٤ (على الموقع الإلكتروني التالي: <http://apps.who.int/gb/bd/PDF/bd48/basic-documents-48th-edition-en.pdf#page=1>، تم الاطلاع في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧).

٢ دستور منظمة الصحة العالمية (على الموقع الإلكتروني التالي: <http://apps.who.int/gb/bd/PDF/bd47/EN/constitution-en.pdf?ua=1>، تم الاطلاع في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧).

وإضافة إلى ذلك، تنظم مسودة برنامج العمل العام وتحدّد أولوياتها لتعزيز مساهمة المنظمة إلى أقصى حد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتمحور حول ثلاث أولويات استراتيجية لكل واحدة منها غاية عالية المستوى هي الوصول إلى مليار شخص (وغاية جماعية هي "الوصول إلى ثلاثة أضعاف المليار"). ثم تصف السبل المقررة لمساهمة المنظمة في بلوغ تلك الغايات من خلال ثلاثة تحولات استراتيجية. وختاماً، تعرض المسودة طرق تنفيذ أمانة المنظمة لهذه التحولات الاستراتيجية في عملها ببيان خمسة تحولات تنظيمية.

الشكل ١: مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣



وتنطوي استراتيجية المنظمة الجديدة وفقاً لما يرد بيانه في الشكل ١ أعلاه على عدد من التحولات الرئيسية، على النحو المبين أدناه في اللوحة العامة الرفيعة المستوى للمجالات الجديدة أو المختلفة التي يشملها برنامج العمل العام الثالث عشر.

التحولات الرئيسية في برنامج العمل العام الثالث عشر

ستستند المنظمة في برنامج العمل العام إلى أهداف التنمية المستدامة: حدد العالم في عام ٢٠١٥ أهدافاً طموحة وسترقى المنظمة إلى هذا المستوى من الطموح بتأييد الصحة في أهداف التنمية المستدامة. وتتسم هذه الأهداف بطابعها الشامل مما يعني أنها تنطبق على الجميع. وتركز أيضاً على تحقيق الإنصاف وعدم تخلف أحد عن الركب.

ستركز المنظمة على الأثر: يحدد برنامج العمل العام غايات لكل أولوية من أولوياته الاستراتيجية تتمثل في الوصول إلى مليار شخص. وإذ تنتقل المنظمة إلى ما يتجاوز التركيز على العملية أو المخرجات وحدها، ستجعل الأثر على الأشخاص محور تركيز عملها. وستقيس نتائجها وتقتصد مساهمتها بدعم البلدان والعمل إلى جانب جهات فاعلة أخرى في الحصائل والأثر.

ستركز المنظمة على الأولوية الاستراتيجية المتصلة بالتغطية الصحية الشاملة والأولوية الاستراتيجية المتعلقة بالطوارئ الصحية وتحدد أيضاً "المجالات الرئيسية" لتناول مسائل مثل تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة ومقاومة مضادات الميكروبات والأمراض غير السارية بما فيها الصحة النفسية ورأس المال البشري.

ستوسع المنظمة نطاق قيادتها العالمية: تنبثق التغييرات الرئيسية في مجال الصحة عن ضم العمل التقني والعمل المتصل بوضع القواعد والمعايير إلى الدعوة إلى الدعم السياسي الرفيع المستوى مما سيدعم القيادة على كل مستوى من مستويات المنظمة.

ستحدث المنظمة الأثر في كل بلد: ستعزز المنظمة دورها التشغيلي من خلال ما يلي: إتاحة الخدمات في عدد محدود من الدول الهشة؛ وتقديم المساعدة التقنية في تلك البلدان وفي بلدان أخرى؛ وتوفير الدعم الاستراتيجي في عدة بلدان؛ ودعم الحوار السياسي في جميع البلدان.

ستعزز المنظمة عملها المتصل بوضع القواعد والمعايير: هذا العمل هو سمة فريدة من سمات المنظمة ومصدر ميزتها النسبية. وستزيد المنظمة تركيزها على الأثر ودعم احتياجات البلدان في إطار عملها المتصل بوضع القواعد والمعايير.

ستوطد المنظمة نهجها الخاص بتعبئة الموارد: ستندرج تعبئة الموارد في جهود جماعية مشتركة بين الدول الأعضاء والأمانة ولن يفرق بين جهودنا وجهود الجهات الأخرى. وستدعو المنظمة إلى توسيع نطاق حافزة تمويل الصحة التي هي مجرد جهة مشاركة فيها. وسيدعم التركيز على الأثر مبررات الاستثمار في المنظمة. وسيبرز تحقيق القيمة مقابل المال من خلال تدابير واضحة متصلة بالمرودية.

ستعمل المنظمة مع مراعاة الطابع المُلح للأمور: إن صحة الناس في العالم مسألة لا يمكن أن تنتظر. وستعمل المنظمة مع مراعاة الطابع المُلح للأمور ابتداءً من تسريع مسار برنامج العمل العام.

الأولويات الاستراتيجية - العالم الذي نود رؤيته

ستحدد المنظمة أولويات واضحة: تعتبر فترة السنوات الخمس المقبلة فترة عمل حاسمة لو أردنا ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحدد مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر ثلاث أولويات استراتيجية وتربطها بغايات عالمية طموحة لإحراز التقدم على النحو التالي:

التغطية الصحية - حصول مليار شخص آخر على التغطية الصحية

الطوارئ الصحية - تعزيز سلامة مليار شخص آخر

الأولويات الصحية - تحسين حياة مليار شخص

وتستند هذه الأولويات الاستراتيجية الشديدة الترابط إلى أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يساعد توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة عن طريق تعزيز النظم الصحية على الكشف عن الطوارئ الصحية والوقاية منها والتصدي لها. أما الاستجابة للأولويات الصحية فأمراً يساعد على تحول التغطية الصحية الشاملة إلى آثار. ويرد بيان الأساس المنطقي لهذه الغايات في الإطار ٢ أدناه.

الإطار ٢: كيفية استخلاص "غاية الوصول إلى ثلاثة أضعاف المليار"

التغطية الصحية. يستفيد نصف سكان العالم فقط من تغطية الخدمات الصحية الأساسية حسب سبل تعريفها، في أحسن الأحوال. وتمشياً مع مؤشر أهداف التنمية المستدامة ٣-٨-١، حُسبت تغطية الخدمات الصحية الأساسية في المتوسط بناءً على التدخلات الاقتفائية التي تتوفر بشأنها البيانات على نطاق واسع (وهي تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل؛ والأمراض السارية؛ والأمراض غير السارية). ثم استُخدمت البيانات الناتجة عن ذلك لتقدير عدد الأشخاص المستفيدين من هذه التغطية الصحية. وقد تكون البيانات المرجعية حتى أدنى من نصف سكان العالم حسب المؤشرات الاقتفائية المستخدمة وحسب طرق تعريف مجموعة الخدمات. وعليه، سيحتاج مليار شخص آخر على الأقل إلى الحصول على الخدمات الصحية الأساسية في كل فترة خمس سنوات متراوحة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ بغية بلوغ الغاية ٣-٨ المدرجة في أهداف التنمية المستدامة والمتصلة بتحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠.

الطوارئ الصحية. الفئات السكانية التي ينطبق عليها تعبير "تعزيز السلامة" هي الفئات المقيمة في بلدان تحقق تحسین مجموعة من القدرات الحاسمة للكشف عن الطوارئ الصحية الكبرى والاستجابة لها وهي القدرات الخمس التالية: التنسيق والترصد وخدمات المختبرات والاستجابة والإبلاغ بالمخاطر. وستُقاس هذه القدرات باستخدام أدوات الرصد والتقييم بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥). وستنظم أسس المقارنة المرجعية لجعل هذا المؤشر شاملاً حتى يتسنى لأي بلد المساهمة في تعزيز سلامة العالم من خلال تحسين حماية سكانه. فتعزيز سلامة أي فئة سكانية أمر يعزز سلامة كل شخص.

الأولويات الصحية. استُخلصت تقديرات "تحسين الحياة" من ١١ غاية مختارة من مسودة إطار المنظمة عن الآثار، بتغطية الزيادات في توفير الخدمات الصحية المحددة وتدخلات الصحة العمومية أو التخفيضات في مستوى عوامل الخطر (مثل خفض النقرم وتلبية الطلب المتزايد على وسائل منع الحمل وزيادة تغطية الخدمات الخاصة باضطرابات الصحة النفسية الوخيمة وخفض معدل انتشار ارتفاع ضغط الدم وإتاحة خدمات الإصحاح المأمونة). وتأخذ التقديرات في الاعتبار الإجراءات الرامية إلى تحقيق ١١ غاية محسنة للحياة خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ مقارنة بسييناويوهات "انعدام التدخل" (أي الوضع الراهن المرجعي حتى عام ٢٠٢٣). وتشير إلى تحسين حياة أكثر من ٤ مليارات شخص. وتخص الأعداد التراكمية خلال فترة الخمس سنوات المذكورة الفئات السكانية المتداخلة/ التي لا تستبعد إحداها الأخرى. ولهذا السبب وأخذاً في الحسبان التداخل بين هذه الغاية والغايتين المشمولتين بالأولويتين الاستراتيجيتين الأخرين، حُفض عدد الأشخاص المستفيدين من "تحسين الحياة" إلى مليار شخص.

وتساهم عدة جهات فاعلة في الأثر الموصوف في هذا السياق وخصوصاً الدول الأعضاء بعينها. وللمساعدة والجدارة في إحداث الأثر طابع جماعي. وتضطلع المنظمة بدور محفز يحدّد من حيث نوعيته بوضوح منذ البداية لكل غاية في مسودة إطار المنظمة عن الآثار^١. وتُستكشف الأساليب الكمية لبيان الآثار ويتجاوز تطبيق هذه الأساليب معيار الممارسة الحالي في بيان الآثار في الصحة العالمية. وعلاوة على ذلك، سترسي هذه الغايات العالمية الأسس لاستراتيجيات محددة تركز على الأقاليم والبلدان.

١ انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.who.int/about/gpw-thirteen-consultation/en/>، تم الاطلاع في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧.

التغطية الصحية - حصول مليار شخص آخر على التغطية الصحية

تتمثل أولوية المنظمة الاستراتيجية القصوى في دعم البلدان لتعزيز النظم الصحية بهدف إحراز التقدم من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ويتجلى نهج المنظمة في الغاية ٣-٨ المدرجة في أهداف التنمية المستدامة (تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة). فالنظم الصحية المتينة هي في الواقع همزة الوصل بين جميع الأولويات الاستراتيجية الثلاث في برنامج العمل العام الثالث عشر.

والتغطية الصحية الشاملة هي أن يتسنى لكل الأشخاص والمجتمعات الاستفادة من خدمات صحية تعزيزية ووقائية وعلاجية وتأهيلية وملطفة تتلاءم مع احتياجاتهم وتتسم بجودة كافية لتكون فعالة مع ضمان ألا تؤدي أيضاً الاستفادة من هذه الخدمات إلى تعرض المستفيدين لصعوبات مالية^١. ويؤكد هذا التعريف أن التغطية الصحية الشاملة لا تقتصر على الخدمات الصحية فحسب بل تشمل أيضاً محددات الصحة وتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض. والنظم الصحية القادرة على الصمود هي نظم قادرة على التصدي للمخاطر التي تهدد الصحة العمومية على الصعيد العالمي وتحسين التأهب لمواجهة هذه المخاطر والوقاية منها.

وسيُقاس النجاح مقابل تحقيق الغاية التالي ذكرها التي تستند إلى ١٠ مؤشرات اقتفائية لتغطية الخدمات الأساسية (التي تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل؛ والأمراض السارية؛ والأمراض غير السارية). وهذه مجموعة من مؤشرات الخدمات الأساسية التي لا ينبغي اعتبارها مؤشرات تحد من تطلعات بلد معين بخصوص التغطية الصحية الشاملة. وستتبع المنظمة أيضاً مؤشرات الصعوبات المالية.

• حصول مليار شخص آخر على التغطية الصحية

والتغطية الصحية الشاملة المعتمدة على الرعاية الصحية الأولية والنظم الصحية القادرة على الصمود هي أساس هذه المسودة لبرنامج العمل العام الثالث عشر. والانتقال إلى التغطية الصحية الشاملة خيار سياسي تشجع المنظمة البلدان على اعتماده^٢. فالتغطية الصحية الشاملة تحد من الفقر وتوجد فرص العمل وتحرك النمو الاقتصادي وتعزز الإنصاف وتنهض بالأمن الصحي العالمي. ويقضي نظام صحي قادر على الصمود ما يلي: وجود قوى عاملة صحية متحمسة ووافية بالغرض؛ التركيز على الجودة والمأمونية؛ توافر سلاسل الإمداد والبنى التحتية والمعدات الفعالة؛ التمويل الكافي؛ حسن تصريف الشؤون؛ مشاركة المجتمع. والرعاية الصحية التي تتصف بطابع شامل حقيقي أمر يدعو إلى التحول من نظم صحية تصمم حول الأمراض والمؤسسات الصحية إلى نظم صحية تستهدف الأشخاص.

والنظم الصحية هي استثمار ذكي. وقطاع الصحة هو من أسرع قطاعات العمل نمواً في العالم. ويتيح هذا القطاع وينشئ فرصاً للعمل وخصوصاً للنساء والشباب. ويربط الاستثمار في القوى العاملة لتحقيق التغطية

١ ما هي التغطية الصحية الشاملة؟ (على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.who.int/health_financing/universal_coverage_definition/en/، تم الاطلاع في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

٢ Ghebreyesus TA. All roads lead to universal health coverage. Lancet Global Health, 2017; 5(9): 839-40 (http://thelancet.com/journals/langlo/article/PIIS2214-109X(17)30295-4/fulltext, accessed 19 October 2017).

الصحية الشاملة بين التعليم والعمل والمسائل المتعلقة بنوع الجنس والصحة وبيسر تحقيق المكاسب عبر أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي الاستثمار إلى نظم صحية تحسن إنتاجية القوى العاملة الأوسع نطاقاً ويعزز رأس المال البشري مما يمثل "أفضل الخيارات" لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو الاقتصادي الشامل. ومنطلق تمويل الصحة أن تستخدم البلدان مواردها وأن يُستخدم التمويل الخارجي كمورد إضافية فقط عند الاقتضاء. ويمكن أن تعزز البلدان فعالية إنفاقها على الصحة من خلال إنشاء مراكز امتياز إقليمية في مجالات مثل مكافحة الأمراض والتنظيم والجودة والبحث والابتكار.

وتقدر المنظمة أن الاستثمارات الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة والغايات الأخرى المدرجة في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة يمكن أن تقي من ٩٧ مليون حالة وفاة مبكرة على الصعيد العالمي من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، وتزيد متوسط العمر المتوقع بما قدره ٨,٤ سنة في بعض البلدان. وسيطلب بلوغ الغايات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة استثمارات جديدة تزداد مع مرور الزمن من مبلغ أولي قدره ١٣٤ مليار دولار أمريكي في السنة إلى مبلغ قدره ٣٧١ مليار دولار أمريكي أو ٥٨ دولاراً أمريكياً لكل فرد بحلول عام ٢٠٣٠. ويمكن تغطية هذه التكاليف بنسبة ٨٥ في المائة عن طريق الموارد المحلية غير أن هناك ٣٢ بلداً من البلدان الأشد فقراً في العالم سيسجل ثغرة سنوية تصل قيمتها إلى ٥٤ مليار دولار أمريكي ويظل يحتاج إلى المساعدة الخارجية.^١

ويجب أن تتطوي التغطية الصحية الشاملة على إتاحة الأدوية واللقاحات والمنتجات الصحية الميسورة التكلفة والمضمونة الجودة إذ تسبب تكاليف الأدوية أغلبية الصعوبات المالية في عدة سياقات. وستساعد المنظمة على استنهاض الإرادة السياسية لضمان وضع سياسات تشجع إتاحة المنتجات الصحية بما فيها سياسات تتعلق بما يلي: إتاحة الأدوية الجنيسة والابتكار؛ ضمان جودة المنتجات من خلال التنظيم الفعال؛ الاستثمار المحلي في نظم التغطية للحد من المدفوعات من الأموال الخاصة؛ التسعير العادل؛ إدارة المشتريات والإمدادات على مدى نظام الإمداد؛ انعدام الفساد في المشتريات. وستواصل المنظمة دعم توافر المنتجات الجنيسة المضمونة الجودة لشترتها الوكالات العالمية والبلدان عن طريق برنامج المنظمة للاختبار المسبق للصلاحيات الذي سيتطور لتلبية احتياجات البلدان الصحية المتغيرة. وستعزز تنسيق جهود البحث والتطوير بناءً على الاحتياجات الصحية بهدف زيادة فرص إتاحة الأدوية والمنتجات الصحية. وستجدد التشديد على البيانات والرصد باستخدام البيانات الروتينية عن المطالبات أو النفقات أو الاستقصاءات أو كل ما هو ضروري لتمكين النظم والبلدان من الرصد والتقييم والتطوير بهدف تلبية الاحتياجات الصحية المتغيرة. وستعمل الأمانة من أجل دعم تعزيز توافق الآراء بين الدول الأعضاء بشأن وضع سياسات فعالة تتصل بإتاحة الأدوية واللقاحات والمنتجات الصحية وتدعم البلدان في بلوغ الغايات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

وترهق النظم الصحية والاجتماعية في بعض البلدان إرهاقاً شديداً بسبب وجود أعداد كبيرة من الأشخاص المتقنين بمن فيهم المهاجرون واللاجئون. وتعتبر المنظمة صحة المهاجرين واللاجئين من منظور الإنصاف وحقوق الإنسان عنصراً أساسياً من التغطية الصحية الشاملة وستساعد البلدان على مواجهة هذا التحدي. وعموماً وتحقيقاً لعدم تخلف أحد عن الركب، يجب أن تركز الجهود الرامية إلى دعم التغطية الصحية الشاملة على الأشخاص المهمشين والمعرضين للوصم الذين يصعب الوصول إليهم وينتمون إلى جميع الفئات العمرية والأشخاص ذوي الإعاقة بغية ضمان تجسيد حقهم في الصحة في الواقع. والنجاح في إحراز التقدم من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة يستلزم أيضاً اعتماد موقف يدعم الإنصاف.

١ منظمة الصحة العالمية تقدر تكاليف بلوغ الغايات الصحية العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2017/cost-health-targets/en/>

وستساعد المنظمة البلدان على إحراز التقدم من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال اتخاذ الخطوات المبينة أدناه.

- ١- **إذكاء الوعي بالتغطية الصحية الشاملة على الصعيد العالمي:** ستسلط المنظمة الضوء على أهمية التغطية الصحية الشاملة خلال اجتماعي مجموعة العشرين في الأرجنتين (٢٠١٨) واليابان (٢٠١٩) واجتماعي مجموعة الدول السبع في كندا (٢٠١٨) وفرنسا (٢٠١٩)؛ واجتماع محتمل رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التغطية الصحية الشاملة (٢٠١٩)؛ ومؤتمرات القمة الإقليمية. وستتسق المنظمة رسالتها عن التغطية الصحية الشاملة مع الدول الأعضاء والجهات الشريكة الإنمائية ونثاير على النهوض بالتحالف الواسع النطاق بشأن التغطية الصحية الشاملة من خلال استضافة أمانة شراكة التغطية الصحية الشاملة لعام ٢٠٣٠ بمشاركة البنك الدولي.
- ٢- **تعزيز الاستثمار المحلي:** إذ تنهض المنظمة بمشاركة المواطنين والحوار مع المجتمع المدني وتتفاعل مع الحكومات التي تضم أعضاء البرلمانات ووزراء الشؤون المالية ورؤساء الدول، ستدعو إلى الاستثمار المحلي في العاملين الصحيين والبنى التحتية وسلاسل الإمداد والخدمات ونظم المعلومات التي تدعم قطاع الصحة ولاسيما من خلال توفير البيانات على الفوائد الواسعة النطاق لمثل ذلك الاستثمار.
- ٣- **القياس والتقييم واستخلاص الدروس:** ستدعم المنظمة بناء القدرات في البلدان لتتبع مؤشرات التغطية الصحية الشاملة على المستوى القطري وتجميع هذه البيانات بهدف تتبع التقدم المحرز من أجل بلوغ الغايات العالمية المرتبطة بالتغطية الصحية الشاملة والمشار إليها أعلاه. وستتبادل الأمانة البيانات عن أسس المقارنة المرجعية مع البلدان وتعد دراسات حالات عن التقدم القطري المحرز من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة حتى تستطيع البلدان استخلاص الدروس من البلدان النظيرة. وستصنّف البيانات للتمكن من قياس التقدم المحرز بخصوص المساواة بين الجنسين والإنصاف في الصحة. وستستخدم المنظمة الموجزات القطرية كأساس لحوارها السياسي مع البلدان.
- ٤- **تعزيز قدرة المكاتب القطرية:** ستعزز المنظمة قدرة مكاتبها القطرية لدعم البلدان في وضع سياسات للتغطية الصحية الشاملة عن طريق توسيع نطاق شراكة التغطية الصحية الشاملة. وستستفيد الأفرقة القطرية لخبراء النظم الصحية من خبرة المنظمة في مجالات تصريف الشؤون والتمويل والقوى العاملة الصحية والجودة والسلامة وإتاحة الأدوية والصحة الرقمية والشيخوخة والصحة في مكان العمل والمسائل المتعلقة بنوع الجنس والإنصاف والحقوق وفيما يتصل بأمراض وتدخلات محددة. وستتسق هذه الأفرقة من جانب مكتب المنظمة القطري المعني وتضم جهات شريكة معنية أخرى وفقاً لما يفضله البلد.
- ٥- **أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة:** ستساعد الأمانة البلدان على إحراز التقدم بخصوص الغايات الوارد ذكرها أدناه في أولوية المنظمة الاستراتيجية الثالثة مما يمهد السبيل لكي تتجسد التغطية الصحية الشاملة بفعالية وكفاءة في التأثير في الصحة.

الطوارئ الصحية - تعزيز سلامة مليار شخص آخر

تتمثل أولوية المنظمة الاستراتيجية الثانية فيما يلي:

- بناء القدرة الوطنية والإقليمية والعالمية على الصمود اللازمة للحفاظ على سلامة العالم من الأوبئة والطوارئ الصحية الأخرى واستمرار هذه القدرة؛
- ضمان إتاحة الخدمات الصحية الأساسية المنقذة للحياة بسرعة للفئات السكانية المتضررة من الطوارئ.

وسيفاس النجاح مقابل تحقيق الغاية التالي ذكرها التي تستهدف تعزيز سلامة مليار شخص آخر على الأقل من الأثر المباشر للطوارئ الصحية والحد نتيجة لذلك من خطر استمرار انتشار هذه الطوارئ وتأثيرها على الصعيد العالمي. وستقيس الغاية التقدم التدريجي الذي تحرزه جميع البلدان من أجل تحقيق القدرات الأساسية المنصوص عليها في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥).

• تعزيز سلامة مليار شخص آخر

ويتعرض كل بلد للأوبئة والطوارئ. فالخطر عالمي. والكشف المبكر وتقدير المخاطر وتبادل المعلومات والاستجابة السريعة أمور أساسية لتجنب المرض والوفاة والخسائر الاقتصادية على نطاق واسع. ومع ذلك، لا يتمتع جميع البلدان بالقدرات ذاتها لإدارة المخاطر المرتبطة بالطوارئ الصحية. وليس العالم آمناً إلا بقدر ما تكون سياقاته الأشد ضعفاً آمنة. وتعزيز سلامة مليار شخص آخر أمر يعزز سلامتنا جميعاً. ففي عالمنا الحالي المترابط، لسنا آمنين إلا بقدر ما يكون أضعف رابط من روابطنا آمناً. ويتجلى نهج المنظمة المتبع للحفاظ على سلامة العالم في الغاية ٣-٥ المدرجة في أهداف التنمية المستدامة (تعزيز قدرات جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية).

والأمن الصحي العالمي هو مسؤولية جماعية. وستعمل الأمانة مع الدول الأعضاء والجهات الشريكة لتعزيز قدرات إدارة المخاطر المرتبطة بالطوارئ الصحية في جميع مراحل التأهب للطوارئ ومواجهتها من خلال تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) وإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث.

وستعمل المنظمة على أساس علاقات التعاون من أجل تعزيز قدرة السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية تدريجياً على إدارة الطوارئ الصحية من خلال اعتماد نهج شامل لكل الأخطار وإرساء نظم ومؤسسات وشبكات صحية متينة تستهدف الصحة العمومية وتركز على الناس. وترمي خطط العمل الوطنية والقدرات الأساسية الحاسمة المحسنة المستجيبة للاستعراضات التالية للإجراءات والتقييم الذاتي والخارجي والمختبرة عبر عمليات المحاكاة إلى تحسين حماية السكان على المستوى المحلي والوطني والعالمي.

وستحظى النظم الوطنية الأشد متانة والأكثر قدرة على الصمود بدعم الآليات الإقليمية والعالمية للإنذار والاستجابة التي ستضمن الإنذار المبكر وتنسق الدعم الدولي اللازم لاحتواء أثر الطوارئ الصحية وتخفيفه. وستعمل المنظمة أيضاً عن كثب مع الجهات الشريكة لتحديد أنشطة البحث والتطوير والابتكار وتنسيقها بهدف تحسين الكشف عن الأمراض الجديدة والمستجدة والوقاية منها والتصدي لها.

وإضافة إلى ذلك، تستهدف المنظمة خدمة الأشخاص الأشد ضعفاً وخصوصاً في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. وتسجل هذه البلدان نسبة كبيرة من الأوبئة الشديدة التأثير والاحتياجات غير الملباة في إطار أهداف التنمية المستدامة. ويعاني السكان النازحون من الضعف بوجه خاص. وستعمل الأمانة مع السلطات والجهات الشريكة الوطنية لضمان إتاحة الخدمات الصحية الأساسية المنقذة للحياة للأشخاص الأشد حاجة إليها.

وستركز المنظمة في هذه السياقات على الوقاية من انهيار النظم الصحية والحفاظ على الخدمات الحاسمة وإعادة بناء النظم الصحية عقب الأزمات والنزاعات. ويربط هذا التحدي الطوارئ الصحية ربطاً وثيقاً بالتغطية الصحية الشاملة. وتزداد الطوارئ الصحية سوءاً من جراء حالة الضعف والهشاشة التي تعاني منها النظم الصحية التي لا بد من تزودها بالقدرة على الوقاية من هذه الطوارئ والتأهب لها والكشف عنها والاستجابة لها والانتعاش منها.

فالطوارئ الصحية تقوض النظم الصحية في حين أن النظم الصحية الضعيفة تضخم الطوارئ الصحية. وستتبع المنظمة أثر عملها في مجال الاستجابة للطوارئ في البلدان المتضررة عن طريق قياس إتاحة التدخلات وتنفيذها. ويرد وصف نهج المنظمة المتصل بالطوارئ الصحية في إطار النتائج الخاص ببرنامج الطوارئ الصحية^١. وهو يضمن ما يلي:

- إتاحة الخدمات الصحية الأساسية المنقذة للحياة وتدخلات الصحة العمومية للفئات السكانية المتضررة من الطوارئ الصحية؛
- تأهيل جميع البلدان للتخفيف من وطأة المخاطر الناجمة عن الأخطار المعدية التي تمثل تهديدات خطيرة؛
- اضطلاع جميع البلدان بتقييم ومعالجة للثغرات الحرجة التي تتخلل التأهب للطوارئ الصحية، بما في ذلك في مجال القدرات الأساسية في إطار اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) والقدرات الخاصة بإدارة مخاطر الطوارئ الصحية المتعلقة بجميع الأخطار؛
- دعم البرامج الوطنية للطوارئ الصحية عن طريق برنامج المنظمة للطوارئ الصحية الفعال والمزود بالموارد المطلوبة.

وعند القضاء على شلل الأطفال سيتعين مواصلة جهود التردد وإن لم يكن ذلك عن طريق نظام مخصص ومستقل أحياناً لترصد الشلل الرخو الحاد. والموارد التي استُخدمت لضمان التبليغ عن جميع حالات الشلل الرخو الحاد خلال فترة مبادرة استئصال شلل الأطفال يجري تقليصها على الصعيد العالمي وهذا أمر له تأثير خاص في الدول ذات النظم الصحية الهشة أو الفاشلة حيث وُزع معظم هذه الموارد. وفي هذه السياقات، كانت الموارد المخصصة لاستئصال شلل الأطفال تعزز النظام الصحي العام بضمان القدرة على ترصد فاشيات وطوارئ أخرى والاستجابة لها على نطاق أوسع. ويجب توخي الحذر في إدارة خطر استمرار تقوض النظم الصحية الهشة أصلاً في سياق مرحلة الانتقال إلى ما بعد شلل الأطفال. وستحدد المنظمة تلك البلدان والمناطق داخل البلدان حيث يمكن أن يقوض سحب الموارد المخصصة لاستئصال شلل الأطفال تقويماً شديداً قدرة نظام صحي وطني على الكشف عن الطوارئ والاستجابة لها. واستناداً إلى هذه التحليلات، ستعمل الأمانة مع البلد والجهات الشريكة له لإيجاد حل مستدام بهدف الحفاظ على القدرات الحاسمة كأساس لإدارة المخاطر والطوارئ وإعادة بناء هذا الجانب من النظام الصحي.

الأولويات الصحية – تحسين حياة مليار شخص

تستند مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر برمتها إلى أهداف التنمية المستدامة في حين أن الأولوية الاستراتيجية الثالثة هي دعم البلدان كي تحرز التقدم في مجال الصحة المرتبط بأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة^٢. وتتخلل الصحة جميع أهداف التنمية المستدامة التي لا ترسي الأساس لهذه الأولوية فحسب بل

١ انظر الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.who.int/about/finances-accountability/funding/financing-dialogue/emergencies-programme-results-framework.pdf>

(تم الاطلاع في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧). وتحديث القائمة الواردة في النص من أجل الميزانية البرمجية للثلاثية ٢٠١٨-٢٠١٩.

٢ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة: إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (على الموقع الإلكتروني التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/>)، تم الاطلاع في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧).

لبرنامج العمل العام الثالث عشر إجمالاً. وعلى الرغم من ذلك، يمكن تحديد غايات معينة لتركيز عمل المنظمة وتحديد أولوياته. وتحدد هذه الأولوية غايات معينة عبر عدة أهداف للتنمية المستدامة (تشمل على سبيل المثال لا الحصر الهدف ٣ المتصل بأنماط العيش الصحية والرفاهية) غير أن المنظمة ستتناول جميع أهداف التنمية المستدامة عن طريق العمل المتعدد القطاعات. وسيُقاس النجاح حسب تحقيق الغاية العامة التالي ذكرها والمصاغة بضم الغايات الأكثر تحديداً الوارد تفصيلها أدناه.

• تحسين حياة مليار شخص

وستدعم المنظمة البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة بالتركيز على غايات محددة في أربعة مجالات ذات أولوية على النحو التالي:

١- صحة المرأة والطفل والمراهق

- خفض وفيات الأمهات (معدل وفيات الأمهات) بنسبة ٥٠٪
- خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٣٠٪
- زيادة مستوى تلبية الطلب على وسائل منع الحمل عبر وسائل منع الحمل الحديثة بنسبة ١٠٪
- زيادة التغطية بلقاح سرطان عنق الرحم بنسبة ٤٠ نقطة مئوية
- زيادة نسبة الأطفال دون سن الخامسة ذوي النمو السليم من حيث الصحة والتعلم والعافية النفسية والاجتماعية بمقدار ١٥٪
- الحد من عدد الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالتقرح بنسبة ٣٥٪
- الحد من عدد الأطفال المصابين بالهزال بنسبة ٣٥٪
- خفض معدل انتشار أعمال العنف البدني و/أو الجنسي التي يرتكبها العشير بنسبة ١٠٪

٢- فيروس العوز المناعي البشري والسل والملاريا والتهاب الكبد وأمراض المناطق المدارية المهملة ومقاومة مضادات الميكروبات وشلل الأطفال

- خفض حالات العدوى الجديدة بفيروس العوز المناعي البشري بمقدار مليون حالة على الأقل في السنة
- خفض الوفيات الناجمة عن السل بنسبة ٥٠٪
- خفض الوفيات الناجمة عن الملاريا بنسبة ٥٠٪
- الوقاية من نصف مليون حالة وفاة في السنة تنجم عن أمراض الكبد المرتبطة بفيروس التهاب الكبد B وفيروس التهاب الكبد C
- القضاء على مرض واحد على الأقل من أمراض المناطق المدارية المهملة في ٣٥ بلداً
- استئصال شلل الأطفال: انعدام حالات شلل الأطفال التي يسببها فيروس شلل الأطفال البري أو فيروس شلل الأطفال الساري والمشتق من اللقاحات

- زيادة مستوى التغطية لعلاج السل المقاوم للأدوية المتعددة وللريفامبيسين إلى ٨٠٪ من حالات الإصابة المقدر
- خفض النسبة المئوية للوفيات الناجمة عن الإبتان المرتبط بمُمرضات مقاومة لمضادات الميكروبات بنسبة ١٠٪

٣- الأمراض غير السارية والصحة النفسية وإدمان المواد والإصابات الناجمة عن حوادث المرور

- الحد من تعاطي التبغ بنسبة ٢٥٪
- الحد من تعاطي الكحول على نحو ضار بنسبة ١٠٪ (استهلاك الفرد)
- الحفاظ على مستويات ثابتة لفرط الوزن (بما في ذلك السمنة) لدى الطفل والمراهق
- التخلص من الدهون المتحولة المنتجة بأساليب صناعية
- خفض معدل انتشار ارتفاع ضغط الدم بنسبة ٢٠٪
- زيادة تغطية الخدمات المتصلة باضطرابات الصحة النفسية الوخيمة بنسبة ٤٠ نقطة مئوية
- خفض الوفيات الناجمة عن حوادث المرور بنسبة ٢٠٪

٤- آثار تغير المناخ والبيئة على الصحة

- إتاحة مياه الشرب الآمنة لمليار شخص
- إتاحة خدمات الإصحاح الآمنة إلى ٨٠٠ مليون شخص
- خفض معدل الوفيات بسبب تلوث الهواء بنسبة ٥٪
- الحد من عدد الأشخاص المقيمين في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمستفيدين من خدمات مستشفيات تفتقر إلى إمدادات كهربائية يمكن التعويل عليها وخدمات أساسية للمياه والإصحاح بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪
- مضاعفة مبلغ التمويل الخاص بالمناخ لحماية الصحة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط
- خفض الوفيات الناجمة عن أمراض متأثرة بالمناخ بنسبة ١٠٪

ويتضمن إطار المنظمة عن الآثار معلومات إضافية مفصلة عن هذه الغايات بما في ذلك مساهمة المنظمة من أجل بلوغها^١ وتجسد هذه المجموعة المختارة من الغايات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة "مشارك يمكن الفوز فيها" تعرّف على أنها "أولويات الصحة العمومية ذات التأثير الواسع النطاق في الصحة والاستراتيجيات الفعالة المعروفة لتناولها"^٢. وقد استُمدت الغايات عن طريق عملية تنطلق من القاعدة إلى القمة وتشارك فيها برامج المنظمة بعينها. وهذه هي المجالات التي يمكن أن تعود فيها المنظمة بأكثر الفوائد على البلدان. ولن يتمكن أي بلد من التركيز على كل غاية لكنه لا بد لكل بلد من التركيز على بعض هذه الغايات.

١ يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.who.int/about/gpw-thirteen-consultation/en/>

٢ US Department of Health and Human Services, Centers for Disease Control and Prevention. "Winnable Battles: Final Report." March 30, 2017 (<https://www.cdc.gov/winnablebattles/index.html>, accessed 20 October 2017).

وتصدياً للمخاطر الحالية التي تهدد وجود الإنسان وبقائه على قيد الحياة وازدهاره، ستتحول مسألة واحدة في كل مجال إلى مبادرة رئيسية:

- تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة
- مقاومة مضادات الميكروبات
- الأمراض غير السارية بما فيها الصحة النفسية
- رأس المال البشري بما فيه النمو العقلي المبكر لدى الطفل والمراهق

وقد وقع الخيار على هذه المجالات لأنها تمثل مخاطر وجودية ومشاكل بتريليون دولار. ويعني طابع المجالات الرئيسي أن كل مجال سينطوي على نهج منصة مشتركة وأفقية على نطاق المنظمة. وستكون هذه المجالات أيضاً محور تركيز الاهتمام السياسي الرفيع المستوى والعمل المتعدد القطاعات والشراكات. وستتعرض المنظمة دورياً الغايات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة والمبادرات الرئيسية في ضوء البيانات على الأعمال الناجحة والسياقات المتاحة للفرص، وتكيف استراتيجيتها بناءً على ذلك.

التحولات الاستراتيجية - سبل مساهمة المنظمة

سترتكز هذه الأولويات الاستراتيجية على تحولات استراتيجية رئيسية في المنظمة هي التالية: توسيع نطاق القيادة العالمية وإحداث الأثر في كل بلد وتركيز المنافع العامة العالمية على الأثر.^١

توسيع نطاق القيادة العالمية

ستعمل المنظمة على الدعوة من أجل الصحة على أرفع المستويات السياسية: ستتعض المنظمة بدور الصحة الحيوي في التنمية البشرية على جميع المستويات الحكومية. وستعمل أيضاً مع المجتمع المدني وتتعاون تعاوناً وثيقاً مع الجهات الفاعلة الصحية العالمية. وتتطلب القيادة العالمية أيضاً درجة عالية من العمل الجماعي على نطاق مستويات المنظمة الثلاثة وتعتبر أعمال فريق السياسات العالمية واجتماعات اللجان الإقليمية خلال عام ٢٠١٧ أمثلة يقتدى بها في هذا الصدد.

وستوظد المنظمة رأيها العام وتدعو، استناداً إلى البيانات العلمية على الأنشطة الناجحة، إلى إحراز التقدم ولاسيما في مجالات ذات أهمية خاصة محددة في برنامج العمل العام الثالث عشر وهي التغطية الصحية الشاملة

١ حدد برنامج العمل العام الثاني عشر للمنظمة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ ست وظائف. ويرد ذكر هذه الوظائف أدناه وبيان سبل تمثيلها في برنامج العمل العام الثالث عشر بين قوسين معقوفين: ١- توفير القيادة فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية الحاسمة للصحة والدخول في الشراكات التي تقتضي القيام بأعمال مشتركة [انظر الفرع المعنون "توسيع نطاق القيادة العالمية" من برنامج العمل العام الثالث عشر]؛ ٢- بلورة برنامج أعمال البحوث وحفز توليد المعارف المفيدة وتجسيدها وبثها [انظر الفرع المتعلق بالابتكار من برنامج العمل العام الثالث عشر]؛ ٣- تحديد القواعد والمعايير وتعزيز ورصد تنفيذها [انظر الفرع المتصل بالمنافع العامة العالمية - الإرشادات والاتفاقات بشأن وضع القواعد والمعايير من برنامج العمل العام الثالث عشر]؛ ٤- توضيح خيارات السياسات العامة الأخلاقية والمسندة بالبيانات [هذه الوظيفة هي جزء من الحوار السياسي مع البلدان على أساس المنافع العامة العالمية في إطار برنامج العمل العام الثالث عشر]؛ ٥- إتاحة الدعم التقني وحفز التغيير وبناء القدرة المؤسسية المستدامة [هذه الوظيفة هي أسلوب المساعدة التقنية في الدول الهشة في إطار برنامج العمل العام الثالث عشر]؛ ٦- رصد الوضع الصحي وتقييم الاتجاهات الصحية [هذه الوظيفة تخص الفرع المتصل بالبيانات في إطار برنامج العمل العام الثالث عشر].

والطوارئ الصحية والمجالات الرئيسية المتمثلة في رأس المال البشري ومقاومة مضادات الميكروبات والأمراض غير السارية وتغير المناخ. وستبدي المنظمة أيضاً اعتراضها على الممارسات التي تضر بالصحة وعلى المنظمات ودوائر الصناعة التي تسبب إجراءاتها أضراراً مماثلة. وستعزز بالتالي وظيفتها في مجال الاتصال والدعوة بشكل ملحوظ.

ويتسم عمل المنظمة في إطار التغطية الصحية والطوارئ الصحية والأولويات الصحية بطابعه التقني والسياسي. والصحة هي موضوع مناقشات سياسية رفيعة المستوى في مجموعة متنامية من المنتديات السياسية من اجتماعات مجموعة العشرين إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة. ومنظمة الصحة العالمية هي منظمة مؤلفة من الدول الأعضاء غير أن تصريف الشؤون في هذا المجال لم يعد حكراً على وزارات الصحة أو حتى الحكومات. ويجري التفاوض بشأن طائفة من المصالح السياسية والمصالح المتعلقة بالسياسات عبر شبكة مكثفة من التحالفات والائتلافات تشارك فيها منظمات غير حكومية ومؤسسات خيرية وكيانات خاصة. ويكتسي التواصل مع هذه الجهات الفاعلة أهمية حاسمة بالنسبة إلى عمل المنظمة. وستعمل المنظمة على إدراج الصحة في هيئات سياسية عالمية مثل مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع ومجموعة بريكس، ومع الهيئات السياسية الإقليمية وقادتها. وستواصل المنظمة بوصفها عضواً نشطاً في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية توطيد الروابط مع الجهات الشريكة لها في الأمم المتحدة.

العمل المتعدد القطاعات. إذ تخرج المحددات الرئيسية للصحة (مثل الدخل والتعليم والبيئة) عن نطاق قطاع الصحة، لا يمكن للمنظمة أن تستهدف في عملها إلا التغطية الصحية والطوارئ الصحية وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة بمشاركة قطاعات غير قطاع الصحة. ويكتسي العمل المتعدد القطاعات أيضاً أهمية حاسمة للنجاح في إحراز التقدم في المجالات الرئيسية المتمثلة في رأس المال البشري ومقاومة مضادات الميكروبات والأمراض غير السارية وتغير المناخ. وإضافة إلى الغايات المحددة المشمولة بأهداف التنمية المستدامة، فإن عمل المنظمة المتعدد القطاعات هو المسلك الذي تسلكه المنظمة لتتاول جميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً. وقد بين سجل عمل المنظمة على مستوى القطاعات تحقيق النتائج فيما يلي: إتاحة الأدوية؛ تجارة المنتجات غير الصحية؛ الأدوات الجديدة لتمويل الصحة العالمية؛ الاعتراف بآثار تغير المناخ على صحة الإنسان؛ تقليص عوامل الخطر المرتبطة بالأمراض غير السارية. وينبغي أن يمكن برنامج العمل الخاص بإصلاح الأمم المتحدة منظمة الصحة العالمية حتى من تعزيز فعالية عملها مع القطاعات غير الصحية على الصعيد القطري لتتاول مسائل تغير المناخ والبيئة وعوامل أخرى لها أثر كبير على الصحة. وستعقد المنظمة شراكات متعددة القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

وتشمل النهج الرامية إلى النهوض بالعمل المتعدد القطاعات ما يلي: (أ) تمكين الجهات الفاعلة الصحية (١) من المشاركة في "التفاوض من أجل" الصحة على نحو فعال في إطار العمليات الخاصة بسياسات هذه القطاعات الأخرى أي تشجيع نهج "دمج الصحة في جميع السياسات" والنهج الشامل للحكومة ككل من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، (٢) من المشاركة في الحوار السياسي الرفيع المستوى واتساق السياسات؛ (ب) نقل محور التركيز (والموضع) لتصرف شؤون الصحة والعافية وأوجه عدم المساواة في مجال الصحة ومحدداتها إلى المراحل الأولية بدرجة أكبر أي على مستوى محددات الصحة التي تتأثر بالسياسات والاستراتيجيات القطاعية؛ والمشاركة مع قطاعات وجهات فاعلة أخرى بهدف اعترافها بأهمية توخي تنفيذ جداول أعمالها على نحو يأخذ في الحسبان الفوائد والأضرار الصحية لدى السكان؛ (ج) مشاركة رؤساء الدول في تأييد جدول أعمال متسق ومتعدد القطاعات والتصدي لمحددات الصحة الرئيسية في بلدانهم؛ (د) دعم الزيادة المكثفة في استثمارات القطاعين العام والخاص في مجال الوقاية الأولية؛ (هـ) تشديد عمل المنظمة على التوجيه العملي الذي يدعم الجهات الفاعلة وصانعي القرارات في تحديد الخيارات والتدخلات الصحيحة.

المساواة بين الجنسين والإنصاف والحقوق. تشمل محددات الصحة عدم المساواة والوضع الاجتماعي والمسائل المتعلقة بنوع الجنس. وإذ تستند المنظمة في برنامج العمل العام الثالث عشر إلى أهداف التنمية المستدامة، تلتزم بضمان عدم تخلف أحد عن الركب. والحق في الصحة يدعم جميع أعمال المنظمة. وستعتمد المنظمة الفرص للدعوة من أجل تحقيق الغايات المدرجة في الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، بما في ذلك الدعوة من أجل "ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية"^١، ومن أجل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة وعدم التعرض للتمييز.^٢ ومن منظور تاريخي، من النير إعادة النظر في دستور المنظمة لملاحظة ما أبداه مؤسسو الدستور من تبصر شديد بخصوص حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ("التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية") والحماية الاجتماعية ("الحكومات مسؤولة عن صحة شعوبها، ولا يمكن الوفاء بهذه المسؤولية إلا باتخاذ تدابير صحية واجتماعية كافية") والمحددات الاجتماعية ("التشجيع، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الأخرى عند الاقتضاء، على تحسين التغذية والإسكان والإصحاح والترفيه والأحوال الاقتصادية وأحوال العمل وغيرها من نواحي صحة البيئة"). وهذه القيم التأسيسية هي مهمة في الوقت الحاضر بقدر ما كانت مهمة منذ أكثر من ٧٠ سنة.^٣ وستنهض المنظمة بتنفيذ نهج يقوم على الحقوق ويستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين والإنصاف في مجال الصحة ويعزز المشاركة ويبني القدرة على الصمود ويمكن المجتمعات من ممارسة حقها في الصحة.

التمويل. تمويل الصحة مثل تمويل التغطية الصحية الشاملة هو خيار سياسي. وتتأى الغالبية العظمى من الموارد الصحية من المصادر المحلية. ومع ذلك، يختلف مدى تخصيص الموارد العامة في الحكومات اختلافاً شديداً. وعلاوة على ذلك، يخص أكثر من نصف قيمة الإنفاق المحلي على الصحة مصروفات يتحملها الأفراد من أموالهم الخاصة في عدة بلدان. ونتيجة لذلك، يُحرم مئات ملايين الأشخاص من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية لأنهم يعجزون عن تحمل تكاليفها ببساطة. وهذه الطريقة لتمويل الرعاية الصحية هي طريقة خاطئة من الناحية الأخلاقية وغير فعالة من الناحية الاقتصادية. وإذ تضطلع المنظمة بأعمال الدعوة عبر رؤساء الحكومات وتنهض بالحوار مع المجتمع المدني وتدعم الميزنة المسندة بالبيانات والموجهة إلى تحقيق النتائج، ستبين المبررات للاستثمار المحلي في الصحة الذي يقلل المصروفات من الأموال الخاصة إلى أدنى حد ويخفض النفقات الهائلة المتصلة بالصحة. وستستخدم المنظمة أيضاً مكانتها القيادية وقدرتها على عقد الاجتماعات للدعوة إلى توفير قدر من المساعدة الإنمائية الرسمية والإعانة الإنسانية يكون كافياً ومستمرًا ويمكن التنبؤ به لتمويل الصحة.

١ الغاية ٥-٦ المدرجة في أهداف التنمية المستدامة.

٢ المنظمة هي جهة موقعة على خطة تحقيق انعدام التمييز في السياقات الصحية (على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.who.int/hrh/news/2017/zero_discrimination-in-health-care/en/، تم الاطلاع في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

٣ دستور منظمة الصحة العالمية (١٩٤٦) (على الموقع الإلكتروني التالي: <http://apps.who.int/gb/bd/PDF/bd48/basic-documents-48th-edition-en.pdf#page=1>، تم الاطلاع في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

إحداث الأثر في كل بلد

ستضع المنظمة البلدان في صميم عملها مباشرة. هذا التحول الاستراتيجي هو محور برنامج العمل العام الثالث عشر ويعتمد نجاح تنفيذ هذا البرنامج على هذا التحول. واستناداً إلى المناقشات التي أجريت أثناء اجتماعات اللجان الإقليمية الست، سيكون نهج المنظمة أكثر تكيفاً مع مختلف السياقات القطرية. وستتخذ المنظمة إجراءات تشغيلية في مجموعة محدودة من الدول الشديدة الهشاشة والضعيفة والمتضررة من النزاعات مثل العراق والجمهورية العربية السورية واليمن (في فترة إعداد هذه الوثيقة). وستعمل في مجموعة أكبر من البلدان على تعزيز قدرتها على المساعدة التقنية ووظيفتها الاستشارية الاستراتيجية بدعم تصريف الشؤون في بناء المؤسسات والتطوير الاستراتيجي لنظم صحية عالية الأداء. وستشارك في جميع البلدان في الحوار السياسي بشأن ما يلي: استمرار التطور وزيادة الاستثمارات في النظم الصحية واستمرار الابتكار وتبادل أفضل الممارسات. فالحوار السياسي المكثف مع الاحتياجات القطرية هو الأساس لتعاون المنظمة مع البلدان. وستقدم المنظمة أيضاً الدعم الاستراتيجي إلى البلدان عند الاقتضاء. وستقدم كذلك المساعدة التقنية في مجموعة فرعية من البلدان المعنية. كما ستوفر الخدمات في البلدان المستفيدة من المساعدة التقنية، عند الاقتضاء. وسيعمل المديرون الإقليميون إضافة إلى المدير العام على توجيه تنفيذ هذا التحول الاستراتيجي الحاسم.

ويتحتم على مكاتب المنظمة القطرية أن تفي بالغرض وأن يتباين محور تركيزها وقدرتها ونموذجها التشغيلي حسب السياق القطري. ومبدئياً، يُعد أثر المنظمة القطري ميزة نسبية رئيسية إلا أن حضور المنظمة القطري يقتضي تحولاً كبيراً لضمان تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر. وينبغي أن تصبح الاستراتيجيات القطرية أكثر استهدافاً للطلب ويجب رفع مستوى الاستقلال البرمجي والمالي والإداري والتنظيمي على الصعيد القطري لأغراض التنفيذ الفعال وخصوصاً في سياقات تضطلع المنظمة فيها بدور لا يستهان به في توفير الخدمات أو المساعدة التقنية. ويتعين على ممثلي المنظمة أن يتمتعوا بمهارات عالية تشمل الخبرات التقنية ومهارات إدارة البرامج والدعوة وتعبئة الموارد والمهارات الدبلوماسية للعمل بوصفهم سفراء المنظمة وقادتها ومديريها في مجال الصحة.

وتمشياً مع تركيز الأمين العام على إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ستعزز المنظمة مشاركتها مع أسرة الأمم المتحدة وعملها ضمن هذه المنظومة لدعم البلدان على أساس فردي. وستظل المنظمة تشارك في تنفيذ الجوانب المختلفة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وفي رصدها.^١

وستتبع المنظمة نهجاً متبايناً إزاء البلدان ومبنيّاً على قدرة البلدان وضعفها، وفقاً للأساليب العامة الموصوفة أدناه.

جهة شريكة في الحوار السياسي. ستوظد المنظمة دورها في دفع الحوار السياسي في جميع الدول الأعضاء، استناداً إلى وظائفها المتعلقة بوضع القواعد والمعايير. وسيختلف محور تركيز هذا الحوار السياسي ومواضيعه حسب مستوى نضوج النظام الصحي والبيانات المعنية الأخرى عن الموجزات القطرية. وفي سياق النظم الصحية العالية الأداء للغاية، من المحتمل أن يركز هذا الحوار على الابتكارات وبناء نظم صحية مستقبلية يمكن بعد ذلك استخدامها مجدداً لدعم بلدان أخرى تسعى إلى بلوغ الامتياز وإلهام هذه البلدان. وسعيّاً إلى تعزيز الفعالية إلى أقصى حد، ستركز المنظمة الحوار على الاحتياجات القطرية والموضوعات العالمية ذات الصلة وتحسن، حيثما يكون حضورها دائماً، تكييف خبراتها داخل البلدان. وستعمل المنظمة بوصفها مصدراً موثوقاً للمعارف والبيانات على دعم الإجراءات السياسية ومناصرتها على نحو فعال تمشياً مع الأولويات العالمية.

١ انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.who.int/un-collaboration/system-improvement/qcpr/en/>، تم الاطلاع في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

جهة معنية بتقديم الدعم الاستراتيجي. هذا أسلوب ستستخدمه الأمانة في عدة دول أعضاء لديها نظم صحية ناضجة وقادرة على الصمود إلى حد ما لكنها تسعى إلى زيادة متانتها وتحسين أدائها إلى أقصى حد من حيث النتائج الصحية والإنصاف واستدامة التمويل. وأفرقة العمل المعنية بالتغطية الصحية الشاملة الوارد وصفها أعلاه هي مثال على الدعم الاستراتيجي. وسيقدم الدعم الاستراتيجي عبر الحضور المحلي والوطني أو المكاتب دون الإقليمية أو الدعم المباشر من المكاتب الإقليمية أو المقر الرئيسي حسب السياق.

جهة شريكة في المساعدة التقنية. هذا أسلوب ستستخدمه المنظمة وفقاً للاحتياجات القطرية في سياقات تتسم بضعف نظمها الصحية ويكون مستوى ضعفها من معتدل إلى مرتفع. وستشهد عدة دول من الدول المعنية المتراوح عددها بين ٤٥ و ٥٠ دولة أيضاً أزمات حادة متكررة ينبغي إدارتها و/ أو أزمات جارية ممتدة الأمد على المستوى دون الوطني. وستنسق المنظمة في العديد من هذه البلدان مجموعات الصحة وخطط الاستجابة الإنسانية. وستعمل أيضاً بوصفها جهة شريكة في المساعدة التقنية العملية جنباً إلى جنب مع الحكومة وبالتعاون الوثيق مع جهات شريكة أخرى من أجل تحديد العقبات الرئيسية والتصدي لها والتغلب عليها وجذب التمويل الكافي وبناء مؤسسات أكثر متانة مع مرور الوقت. وقد تضطلع بصورة استثنائية وخلال فترات وجيزة بدور الجهة المقدمة لخدمات الملاذ الأخير بينما يجري العمل على إيجاد حلول أكثر متانة. وتقدم مساعدة المنظمة في هذه السياقات عبر حضور وطني وحضور دون وطني حسب مقتضى الحال.

جهة شريكة في توفير الخدمات. هذا أسلوب ستستخدمه المنظمة في حوالي ١٠ دول (مجموعة فرعية محدودة جداً من الدول المتراوح عددها بين ٤٥ و ٥٠ دولة والمشار إليها أعلاه) تتسم بشدة الهشاشة والضعف والنزاع على نطاق واسع. وهو الأسلوب الذي سبق أن اتفقت عليه الدول الأعضاء فيما يتعلق ببرنامج المنظمة للطوارئ الصحية والدور الذي تضطلع به المنظمة حالياً في بعض البلدان غير أنه سيشمل أيضاً الأساليب الأخرى المذكورة أعلاه. ويستلزم بلد بأكمله في بعض الأحيان أو مجرد جزء منه في أحيان أخرى أسلوب توفير الخدمات المباشرة كخدمات الملاذ الأخير. ويشمل توفير الخدمات تنسيق مجموعة الصحة وإتاحة الخدمات والإمدادات مباشرة. وستعمل المنظمة من خلال حضور وطني وحضور دون وطني مهم في هذه السياقات. ويكتسي التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة أهمية خاصة في هذه السياقات.

تركيز المنافع العامة العالمية على الأثر

تعتبر المنافع العامة العالمية (والإقليمية) بما في ذلك الإرشادات والاتفاقات الفعالة بشأن وضع القواعد والمعايير والابتكار والبيانات شرطاً أساسياً حاسماً للعمل المتباين الفعال على الصعيد القطري. وهي الأساس الذي يمكن أن تنطلق منه التدخلات المكيفة مع السياقات القطرية المحددة.

ستوظف المنظمة دورها في توفير المنافع العامة العالمية. تتفرد المنظمة من ضمن منظمات الصحة العالمية بولايتها المتعلقة بوضع القواعد والمعايير التي هي مصدر رئيسي لسلطتها وميزتها النسبية. واتفاقية المنظمة الإطارية بشأن مكافحة التبغ واللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) والإطار الخاص بالتأهب لمواجهة الأنفلونزا الجائحة صكوك لا مثيل لها في تصريف الشؤون الصحية العالمية. ومن الأمور الأساسية لتحسين دور المنظمة في هذا المجال ضمان أن تقوم المنافع العامة العالمية على الاحتياجات القطرية وأن يكون لها أثر ملموس على المستوى القطري.

ويستخدم التعبير "القواعد والمعايير والاتفاقيات" للدلالة على طائفة واسعة من المنافع العامة العالمية التي تتيحها المنظمة على أساس الاحتياجات القطرية غير أنها تعود على البلدان والمنظمات الشريكة بفائدة جماعية

لا فردية. ^١ ووفقاً لتقييم لوظيفة المنظمة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير أُجري مؤخراً، ^٢ يمكن تصنيف منتجات وضع القواعد والمعايير على النحو التالي:

- **منتجات وضع القواعد والمعايير الدستورية** - الاتفاقيات/ اللوائح/ التوصيات التنظيمية التي تعتمد عليها جمعية الصحة أو هيئة مماثلة (مثل هيئة الدستور الغذائي). وتختلف هذه المنتجات شكلاً ومضموناً. فهي أحياناً صكوك ملزمة قانوناً. وتعتمد المنظمة منتجات وضع القواعد والمعايير عن طريق سلطتها الدستورية.
- **منتجات وضع القواعد والمعايير العلمية والتقنية** - القواعد والمعايير التي تضعها الأمانة بخصوص مجموعة واسعة من المجالات المواضيعية استناداً إلى البيانات العلمية ومشورة الخبراء التقنيين الرئيسيين.
- **تقييمات الاتجاهات الصحية** - على غرار التقرير السنوي للإحصاءات الصحية العالمية والتقرير الخاص بعبء المرض العالمي والتقرير الخاص بالمalaria في العالم والتقرير عن وفيات الأمهات والعد التنزلي إلى عام ٢٠١٥.

وبناءً على توصيات تقييم وظيفة المنظمة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير، ستضطلع المنظمة بما يلي:

- إيلاء الأولوية لمنتجات وضع القواعد والمعايير بناءً على تقييم للطلبات والاحتياجات وأولوية المنظمة المؤسسية المتمثلة في دعم نهج إحداث الأثر في كل بلد؛
- إعداد مبادئ توجيهية وإجراءات لضمان الجودة من أجل تصميم جميع منتجات وضع القواعد والمعايير وصياغتها وتعميمها/ متابعتها (ستستند جميع منتجات وضع القواعد والمعايير بما فيها الاستراتيجيات وخرائط الطريق وخطط العمل العالمية إلى معايير متفق عليها وتخضع لاستعراض مستقل كما هو الحال عليه بالنسبة إلى المبادئ التوجيهية التقنية)؛
- توحيد النظم والخطط للرصد والتقييم وتبسيطها وتحويل التركيز من تقييم جودة منتجات وضع القواعد والمعايير وتوصياتها إلى توثيق الآثار.

وعلاوة على ذلك، ستجري المنظمة دراسات استشرافية عن التكنولوجيات الجديدة التي ستتطلب إرشادات معيارية مثل تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والنشغيل الآلي وتعديل الجينات والبيانات الضخمة التي تتيح للصحة فرصاً للتحول وتعرضها في بعض الحالات للمخاطر.

وبإيجاز، ستعد المنظمة منتجات أفضل وأقل عدداً وأكثر تركيزاً على الاحتياجات القطرية. والأمر الأهم من ذلك الذي يتسق مع الموضوع العام لبرنامج العمل العام الثالث عشر هو تحول قياس النجاح من إعداد وثيقة أو حتى الانتفاع بها إلى التأثير النهائي في حياة الإنسان (الذي يمكن قياسه أو وضع نموذج في حالة التأثير الطويل الأمد). وسيطلب هذا النهج الخاص بأعمال وضع القواعد والمعايير التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء.

البيانات. البيانات هي مورد أساسي للدول الأعضاء كي تبلغ أهدافها وغاياتها تحقيقاً للتغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. ويطلب دستور المنظمة من الدول الأعضاء تقديم تقارير سنوية عن

١ انظر الوثيقة مت ١٣٠/٥ إضافة ١.

٢ Evaluation of WHO's Normative Function (July 2017). <http://who.int/about/evaluation/reports/en/>.

وضع الصحة والإجراءات المتخذة لتحسين الصحة.^١ ولأمانة دور حاسم في دعم الدول الأعضاء في جمع البيانات وتحليلها والتبليغ عنها واستخدامها على نحو فعال. وسترکز المنظمة على أدوار تمنحها ميزة نسبية أي وضع المعايير لجمع البيانات ومساعدة البلدان على تدعيم نظم جمع البيانات وتعزيز شفافية البيانات وتيسير استخدام البيانات في صنع القرارات وتشجيع استخدام البيانات للمساءلة العالمية والإقليمية والوطنية. وتعزيزاً لتحسين عمليات صنع القرارات المسندة بالبيانات في الدول الأعضاء، ستضطلع المنظمة بالأعمال التالية:

- وضع المعايير لجمع البيانات وتوفير الأدوات والدعم لمختلف منصات جمع البيانات التي تحتاج إليها الدول الأعضاء. سيشمل هذا العمل الاحتفاظ بالتصنيف الدولي للأمراض فضلاً عن وضع المعايير بشأن أفضل ممارسات القياس عبر مختلف نظم البيانات لكل حصيلة صحية حاسمة وصفة من صفات النظم الصحية بما في ذلك تسجيل الولادات والوفيات واستقصاءات الأسر والنظم الإدارية للخدمات الصحية وسجلات الأمراض ونظم الترصد. وسيشمل وضع المعايير التقييم وفهم الاستخدام المحتمل للأساليب الجديدة لجمع البيانات مثل الصور الملتقطة عبر الأقمار الاصطناعية وأجهزة الاستشعار البيئي ووسائط التواصل الاجتماعي.
- تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان لمساعدتها على تدعيم نظم البيانات الرئيسية. سينطوي هذا العمل على التبليغ عن الأمراض بما في ذلك مواصفات مقاومة المضادات الحيوية وتسجيل الولادات والوفيات وسجلات الأمراض المزمنة ونظم البيانات عن استخدام المستشفيات والعيادات والسجلات الطبية الإلكترونية والبيانات عن مطالبات رد التكاليف واستقصاءات الأسر. وستدعم نظم البيانات بهدف توفير معلومات عملية على المستوى المحلي ومعلومات مجمعة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وستقدم المساعدة التقنية أيضاً فيما يتصل بنظم المعلومات عن الميزانيات والنفقات والترخيص التي تتضمن معلومات مفصلة عن الموارد المالية والموارد البشرية الخاصة بالنظم الصحية.
- تشجيع التبليغ المنفتح عن البيانات الصحية من جانب الدول الأعضاء والأمانة ودعم إعداد مستودعات للبيانات الشفافة خاصة بهذه البيانات في الدول الأعضاء. ستزداد أهمية البيانات المفصلة والتبليغ المنفتح نظراً إلى التركيز على الإنصاف في مجال الصحة في إطار أهداف التنمية المستدامة. والبيانات المنفتحة هي منفعة عامة عالمية.
- النهوض بالتصنيف الاستراتيجي للبيانات لتحسين توجيه البرامج بخصوص المسائل المتعلقة بنوع الجنس والإنصاف والفئات العمرية في الاستقصاءات والبيانات الروتينية. من الأساسي تحديد أوجه عدم المساواة في مجال الصحة والعوامل المحركة لها لتحقيق الإنصاف في مجال الصحة وتحسين تنفيذ البرامج. وترسي نظم المعلومات الصحية الأسس لرصد عدم المساواة في مجال الصحة.
- حفز الاستثمارات من جانب الوكالات المانحة ومصارف التنمية والحكومات الوطنية في سد ثغرات البيانات الحاسمة. ستحدد المنظمة الثغرات الرئيسية في جمع البيانات الضرورية لرصد تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة في كل بلد على حدة. وستستخدم التقارير عن ثغرات البيانات للفت الانتباه إلى الأولويات التي تستهدف استثمارات جديدة لجمع البيانات.

١ المواد من ٦١ إلى ٦٥ من دستور المنظمة (على الموقع الإلكتروني التالي: <http://apps.who.int/gb/bd/PDF/bd48/basic-documents-48th-edition-en.pdf#page=1>، تم الاطلاع في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧).

- العمل مع المؤسسات المعنية التي تشمل المؤسسات والشبكات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وأفرقة التفكير في مجال جمع المعلومات الصحية وتحليلها واستخدامها الاستراتيجي بما في ذلك معهد القياسات الصحية والتقييم ومؤسسة التعاون الخاص بعبء المرض العالمي والدول الأعضاء من أجل رفع تقارير سنوية عن عبء المرض العالمي في جميع الدول الأعضاء.
- ضمان توافر البيانات والقياسات للمنظمة. ستمكن المنظمة على هذا النحو من قياس أدائها وفقاً لبرنامج العمل العام الثالث عشر بما في ذلك الاتجاهات المسجلة في التغطية الصحية الشاملة والطوارئ الصحية وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة ورصد الإحصاءات الصحية العالمية.
- دعم الدول الأعضاء لتحسين قدرتها على استخدام البيانات والتحليل لتوجيه عمليات صنع القرارات الوطنية. سيركز هذا العمل على تطوير القدرة التحليلية في الدول الأعضاء وعلى إبلاغ صانعي القرارات بالبيانات على نحو فعال باستخدام أدوات عرض البيانات والأدوات المتصلة بها.

الابتكار - يجعل الابتكار الأثر ويجعل ما هو مستحيل في الوقت الحاضر أمراً ممكناً في المستقبل ويمكن أن يساعد على الوصول إلى أشخاص يُعتقد أن الوصول إليهم غير ممكن. ويمثل أيضاً مصدراً لنمو البلدان الاقتصادي. ويمكن أن تنشأ الابتكارات باستخدام نهج مختلفة أي العلوم والتكنولوجيا أو النهج الاجتماعية أو التجارية أو المالية وأن تصدر عن أي مكان أي عن أي مكان جغرافي أو أي قطاع. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية المتصلة بالابتكار في الارتقاء بهذا النشاط واستدامته. وتقتضي بعض الابتكارات ولاسيما الابتكارات ذات النطاق العالمي تحسينات تحويلية تنطبق على مختلف السياقات والمنتهجين على المستوى الدولي. ويرجح أن تستمر ابتكارات أخرى مثل الابتكارات المكيفة مع السياقات المحلية عندما يعزز المبتكرون الأقرب إلى مشكلة رؤاهم لاستحداث حلول مكيفة مع السياق المحلي. ويفترض الابتكار المجازفة والتمتع بالقدرة على تحمل حالات الفشل (وتخفيف وطأتها). ومن هذا المنطلق، تعتبر ثقافة المنظمة وقيادتها أساسيتين لنجاح أي برنامج يركز على الابتكارات.

ودور المنظمة الأكثر فعالية، إذ تعمل في مجال ميزتها النسبية، هو أن تتصدى للعوائق التي تعرقل الابتكار بوصفها جهة ميسرة أي "مؤيدة مؤيدي" الابتكار. وستركز المنظمة على المستوى الداخلي، بالشراكة مع ممولي الابتكار والمبتكرين، على ما يلي:

الروابط - ربط مراكز الابتكار داخل المنظمة تجنباً للتكرار والازدواجية وتحفيزاً لعملية/ ثقافة الابتكار والثقة بها أيضاً.

القدرات - ضمان إبراز التفكير الابتكاري وتقديره في إطار بناء القدرات داخل المنظمة.

الثقافة - تكوين ثقافة للابتكار تركز على العمل والأثر وتقدر الأفكار وتعزز المساءلة وتقبل الفشل الأولي.

الإبلاغ - الإشادة بالابتكارات الجارية أو المنجزة وإبرازها بهدف تدعيم ثقافة الابتكار.

وعلى المستوى الخارجي، ستضطلع المنظمة بالأدوار التالية التي تمنحها ميزة نسبية:

المنظمة ودورها في تعريف الابتكار وربطه: ستركز المنظمة على الربط بتمويلي البحث والابتكار والربط عبر مستوياتها الثلاثة لتعزيز وجهة نظرها والرؤى القطرية المفصلة. ويمكن لها أن تشارك في صياغة نداءات داعمة

للابتكرات أو التحديات الكبرى التي تتوافق مع الاحتياجات والثغرات المحددة المتصلة بالصحة وتتواءم مع أولوياتها الاستراتيجية. وإذ تضمن المنظمة تأييد المستخدم النهائي في أبكر مرحلة، يمكن أن تستخدم شبكاتها لزيادة فرص التكرار والتوسع إلى أقصى حد. وعلى سبيل المثال، ستتعاون المنظمة مع مبادرات مثل الائتلاف المعني بابتكرات التأهب لمواجهة الأوبئة ومركز التعاون العالمي التابع لمجموعة العشرين والمعني بالبحث والتطوير بشأن مقاومة مضادات الميكروبات وتساعد أيضاً على تنسيق الجهات الشريكة على غرار ما تفعله فيما يتصل بمخطط البحث والتطوير.

المنظمة ودورها في حفز الابتكار. يمكن للمنظمة أن تضطلع بدور فريد في حفز الارتقاء بالابتكرات الصحية الناجعة واستدامتها بناءً على مصداقيتها وما تتمتع به من ثقة وقدرة على عقد الاجتماعات في صفوف الحكومات. وهذا أمر سيستدعي أحياناً المشاركة البناءة مع القطاع الخاص إذ تمثل الحكومات والقطاع الخاص معاً في الغالب الجهات الفاعلة الرئيسية التي ترثي بالابتكار. وتستطيع المنظمة أيضاً المساعدة على تجميع البيانات إذ تُختبر الابتكرات وفي مرحلة الانتقال إلى الارتقاء بها من أجل توجيه وضع المبادئ التوجيهية.

المنظمة ودورها في نشر الابتكار. المنظمة في وضع يمكنها من وصف الابتكرات الصحية المهمة والإبلاغ بها بفضل تأثيرها وتميزها على الصعيد العالمي. ومن الأساسي الإبلاغ بالإنجازات والدروس المستخلصة لمواصلة الارتقاء بهذه الابتكرات واستدامتها.

التحولات التنظيمية – سبل أمانة المنظمة للتنفيذ

ستركز الأولويات والتحولات الاستراتيجية على تحولات تنظيمية. وتدرج هذه التحولات في نطاق الإدارة عادةً وتُعرض في هذا السياق للإعلام أساساً. وسيعتمد تنفيذ هذه التحولات التنظيمية على توجيه فريق السياسات العالمية الذي يضم المديرين الإقليميين ونواب المدير العام والمدير العام. وسيشرف الفريق على هذه التحولات المحتملة التي ينبغي إيلاء الأولوية لتنفيذها وتسلسل تنفيذها واستنادها إلى أفضل الممارسات على نطاق المنظمة. ورؤية النجاح هي في منظمة الصحة العالمية باعتبارها منظمة تُحدث فرقاً قابلاً للقياس في صحة الناس على المستوى القطري.

قياس الأثر لأغراض المساءلة والإدارة من أجل تحقيق النتائج

سترصد المنظمة غايات برنامج العمل العام الثالث عشر وتعد سجلات منتظمة لتقييم النتائج. وسيطلب هذا التركيز على الأثر بياناً مفيداً عن مساهمة المنظمة بالنسبة إلى كل غاية وعلى كل مستوى من مستويات المنظمة. وإذ يعتمد التقدم على عدة إجراءات مشتركة تتخذها المنظمة والجهات الشريكة لها من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فإن عزوه إلى كل طرف بالتحديد أمر أقل أهمية من إحداث الأثر وتكوين الثقة بمساهمة المنظمة في ذلك النجاح المحقق على أساس متبادل. ويرد وصف مساهمة المنظمة بالتفصيل في مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر وفي إطار المنظمة المصاحب عن الآثار أيضاً^١. وستدرج المنظمة قصص النجاح القطرية النوعية في سجلها لتقييم النتائج ويتولى فريق مستقل استعراض نتائجها على المستوى الخارجي. أما الإدارة من أجل تحقيق النتائج فستستلزم القيادة على جميع المستويات لتحقيق الأداء العالي والاعتراف به. وستستخدم مؤشرات كمية ونوعية لتقييم التقدم المحرز في الأولويات الاستراتيجية وفي التحولات الاستراتيجية والتنظيمية. وهذا التشديد المعزز على تتبع النتائج وقياسها قد يتطلب تغييرات في هيكل بيانات

١ يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.who.int/about/gpw-thirteen-consultation/en/>.

المنظمة واستراتيجيتها وعدد موظفيها المعنيين. وترد غايات عالمية في برنامج العمل العام الثالث عشر غير أن تتبع البيانات يجري على الصعيد القطري وغالباً ما يكون عبء المرض مجعاً في بلدان محددة. وعليه، سنكتسي الموجزات القطرية والتقارير الإقليمية عن هذه الغايات العالمية على نطاق المنظمة أهمية رئيسية.^١

إعادة صياغة النموذج التشغيلي لإحداث الأثر على المستوى القطري والإقليمي والعالمي

سيكون من الضروري تغيير هيكل المنظمة ونموذجها التشغيلي بغية تنفيذ التحولات الاستراتيجية الموصوفة أعلاه وخصوصاً النهج المتباين لإحداث الأثر وفقاً للسياق القطري. وتضم الأولويات الرئيسية ما يلي:

- "قلب الهرم" لوضع البلدان في صميم العمل بضمان تحديد دور المنظمة على المستوى القطري بوضوح وإجراء التخطيط وتخصيص الأموال من الميزانية ونشر الموارد البشرية حسب البلد وليس حسب المجال البرمجي؛
- تعزيز جودة القيادة على المستوى القطري لضمان جيل جديد من ممثلي المنظمة ذوي الكفاءات العالية الذين يضمون قادة ودبلوماسيين متميزين بالقوة والفعالية في مجال الصحة ومؤهلين تماماً للاستجابة للأولويات القطرية؛
- ضمان التعاون الواضح والقابل للقياس مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة؛
- تمكين المنظمة على المستوى القطري من خلال تزويدها بالاستقلال البرمجي والمالي والإداري والتنظيمي الكافي لتنفيذ عملها على نحو فعال على الصعيد القطري والمقترن بالمساءلة المقابلة عن أدائها ووضوح صورتها وأثرها؛
- توضيح الأدوار على مستويات المنظمة الثلاثة التي ينبغي أن تعتمد نهجاً أكثر تماسكاً وتكاملاً على الصعيد القطري بقيادة ممثل المنظمة لتحسين تحقيق الحصائل وإحداث الأثر؛
- تحسين جودة استراتيجيات التعاون القطري بتعزيز طابع هذه الاستراتيجيات الاستراتيجية والتشغيلي عبر إجراءات وموارد واضحة وضمان تكاملها للاستجابة لبرنامج العمل الصحي الوطني والعالمي في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- تعزيز تعاون المنظمة وعقدتها للاجتماعات على المستوى القطري مع الجهات الشريكة بما فيها الجهات الشريكة في الأمم المتحدة (تمشياً مع مبادرات الأمين العام الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية) والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني لتعزيز الصحة في إطار خطة التنمية المستدامة؛^٢

١ القرار ١/٧٠ (٢٠١٥) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينص على أن الأهداف والغايات "تراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وتعتبر الغايات مرامي ذات طابع عالمي يُطمح إلى بلوغها، حيث تحدد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوى الطموح العالمي ولكن مع مراعاة الظروف الوطنية. وعلى كل حكومة أن تقرر أيضاً سبل إدماج هذه الغايات العالمية الطموحة ضمن عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية." (انظر الموقع الإلكتروني التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>، تم الاطلاع في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

٢ بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لضمان اتساق الاستجابة في الأمم المتحدة.

- النهوض بصورة المنظمة ودورها في مجال الدعوة على المستوى القطري بتعيين عدد أكبر من موظفي الاتصال على المستوى القطري وتدعيم أفرقة الاتصال المركزية والإقليمية.

وستعمل الأمانة مع الدول الأعضاء لتحسين تصريف الشؤون بحيث تعد الأجهزة الرئاسية جداول أعمال ذات طابع استراتيجي أكبر وتقسم بوضوح المسؤوليات بين المجلس التنفيذي وجمعية الصحة وبين الأمانة (إدارة المنظمة) والدول الأعضاء (جهاز تصريف شؤون المنظمة) أيضاً. وينبغي تمكين أعضاء مكتب المجلس التنفيذي للعمل مع الأمانة بين اجتماعات المجلس التنفيذي. ولا ينبغي أن يكون المجلس التنفيذي جمعية أخرى للصحة. وينبغي توضيح دور "الإدارة" ودور "جهاز تصريف الشؤون".

تطوير الشراكات والاتصالات والتمويل لتوفير الموارد للأولويات الاستراتيجية

ستقتضي مهمة المنظمة الجديدة على النحو المبين في مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر تحولاً في طريقة التعامل مع أنشطة جمع الأموال والاتصالات بهدف تنفيذ الأولويات الاستراتيجية الثلاث الجديدة. وسيكون من الضروري إرساء مجموعة من نماذج الشراكات لتحقيق النتائج الميَّنة. وستستثمر المنظمة في هيكل موحد للاستجابة للشواغل العالمية والإقليمية والوطنية الخاصة ببرنامج العمل الصحي بتسخير قوة نموذجها اللامركزي. وسعيًا إلى تعزيز الموارد وتكثيف الجهود إلى أقصى حد وإحداث أثر أكبر، ستجمع المنظمة جهود تعبئة الموارد والاتصالات وأنشطة الدعوة والشراكات لتكون متكاملة.

وعندما تعتمد الدول الأعضاء الميزانية البرمجية للمنظمة، تلتزم أيضاً بتمويلها بالكامل وإن كان لا يحصل ذلك في الواقع. وينبغي للدول الأعضاء أن تعمل مع الأمانة لجمع الأموال اللازمة للمنظمة لتنفيذ برنامج العمل العام الذي اعتمدته. وسيتعين خفض التخصيص لمنح المنظمة المرونة اللازمة لتنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر. والمنظمة توجد في نظام إيكولوجي للجهات الشريكة التي لا يمكنها تحقيق الغايات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة إلا إذا عملت كلها معاً. وعليه، فمن مصلحة المنظمة أيضاً أن تكفل استدامة تمويل النظام الصحي العالمي وتعتبر دورها كجهة شريكة ستساعد في جهود تعبئة الموارد التي تبذلها جهات فاعلة عالمية أخرى معنية بالصحة.

وستتطلع المنظمة بصفة متزايدة بدور محوري في إعداد رسائل وأنشطة للدعوة وحملات في مجال الصحة العمومية تتواءم مع أولوياتها الاستراتيجية. وستروي وسائط التواصل الرقمي والاجتماعي القصة عن سبل تحسين المنظمة للحياة في جميع أنحاء العالم. وستدعم المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية الرئيسية الاتصالات العامة وحملات الدعوة الجريئة. وسيبرسي إطار النتائج المعتمدة على الأثر في هذا البرنامج العام للعمل أساساً متيناً لهذه الجهود المبذولة في مجال الاتصالات.

ولا يمكن للمنظمة أن تحقق الغايات الطموحة الواردة في برنامج العمل العام الثالث عشر دون مساهمة الجهات الشريكة من جميع القطاعات بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويمكنها أيضاً أن تضطلع بدور حفز الشراكات بين الجهات الفاعلة غير الدول والحكومات. وسيتعين بالتالي على المنظمة ضمان تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول على نحو يمكن من إرساء الشراكات وحماية نزاهة المنظمة في الوقت ذاته. وستقتضي الشراكات أيضاً التواضع من المنظمة.

إعداد عمليات وأدوات حاسمة لتحقيق الأداء التنظيمي الأمثل

ستشمل تحولات المنظمة المتصلة بالقوى العاملة تهيئة قوى عاملة تتسم بما يلي:

- تفي بالغرض. الوسائل المستخدمة: التنفيذ الاستراتيجي لسياسة التنقل الجغرافي؛ وتطوير مواطن القوة في التنوع من خلال التكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي على نطاق جميع مستويات المنظمة؛ وتجديد القوى العاملة والتخطيط التطلعي لتعاقب الموظفين الذي يدعمه التوظيف الاستراتيجي والحسن التوقيت وتحسين الفرص المتاحة للموظفين المهنيين الشباب.
- تتمتع بكفاءات عالية وراقية. الوسائل المستخدمة: التطوير المهني والتمكين المهني خلال المسارات الوظيفية والنهوض بثقافة التعلم؛ وتحسين القدرات الإدارية وتعزيز الاستقلال والمساءلة ذات الصلة وإعادة التوجيه نحو منظمة تركز على البلدان؛ ومكافأة الابتكار والتعاون.
- تكون متحمسة وعالية الأداء وممكنة. الوسائل المستخدمة: إدارة أداء الموظفين الوافين بالغرض وتحسين الفرص المتاحة للموظفين ذوي الأداء العالي وتكثيف استخدام أدوات التحسين؛ وإحراز التقدم من أجل تكوين ثقافة التعاون؛ وتعزيز الاحترام ضمن المنظمة كقيمة أساسية.

وعلاوة على ذلك، لا تستطيع المنظمة العمل على نحو فعال على تحقيق المساواة بين الجنسين دون أن تطبق ذلك على نفسها. وتلتزم المنظمة بتحقيق الإدماج والتنوع والتكافؤ بين الجنسين كما يتضح من تعيين ١٠ نساء و ٥ رجال في الآونة الأخيرة في فريق المدير العام الجديد للقيادة العليا. وفي الوقت الحالي، تبلغ نسبة النساء ٢٩,٧٪ من المديرين من الرتب مد ١ / مد ٢ على نطاق المنظمة^١ غير أن التكافؤ بين الجنسين لا يتحقق إلا في المكتب الإقليمي لأوروبا والمقر الرئيسي حيث تبلغ نسبة النساء من المديرين ٢٨,٣٪. وخلال جمعية الصحة العالمية السبعين بلغت نسبة النساء ٣١٪ من رؤساء وفود الدول الأعضاء. وستكون غايات المنظمة المنشودة في مجال المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٢٣ أن تحقق التكافؤ بين الجنسين في صفوف مديريها ورؤساء الوفود المشاركة في جمعية الصحة. وفي الوقت الحالي، تبلغ نسبة المواطنين من البلدان النامية ٣٣,١٪ من المديرين من الرتب مد ١ / مد ٢ على نطاق المنظمة^١ (١١,٧٪ في المقر الرئيسي و ٩٤,٧٪ في المكتب الإقليمي لأفريقيا). أما غاية المنظمة المنشودة في مجال التنوع لعام ٢٠٢٣ فتكون أن تبلغ نسبة المواطنين من البلدان النامية ٣٥٪ من المديرين في المقر الرئيسي. وينبغي أن تشمل الجهود الرامية إلى تحسين التنوع أيضاً التدريب الداخلي في المنظمة الذي قد ينطلق منه التساقط المتسلسل لعدم التنوع.

وستشمل تحولات المنظمة المتصلة بالإدارة والتنظيم ما يلي:

- تمكين المديرين - إرساء تفويض للسلطات واضح وموحد ومدعوم ضمن هيكل إداري متسق على نطاق مستويات المنظمة الثلاثة وتطبيق نهج قائم على المخاطر ومتنبه للتكاليف وتوفير أنشطة التدريب والأدوات الكافية.
- نشر الموارد البشرية والمالية الملائمة على نطاق المنظمة - ضمان إتاحة الموارد البشرية والمالية الملائمة لتنفيذ خدمات إدارية وتنظيمية وافية بالغرض ودعم الموظفين كي يؤديوا مهامهم من خلال الاستثمار المنهجي في التعليم والتدريب والتطوير ودعم الأقران والتحسين الذاتي وإدارة الأداء والرصد والتقييم.

١ في خمسة أقاليم والمقر الرئيسي. أما البيانات الخاصة بالمكتب الإقليمي للأمريكتين/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية فليست متاحة.

- دعم عمليات البرامج وتيسيرها عن طريق الخدمات والنظم الإدارية والتنظيمية - استعراض القدرات والأدوار والسياسات والإجراءات الإدارية والتنظيمية وتحسينها دعماً وتيسيراً لتنفيذ البرامج على وجه تام وخاصة ما يلي: التخطيط والتبليغ المتصلان بالميزانية والبرامج والإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية والمشتريات بما في ذلك تقييم الفرص لعقد شراكات استراتيجية مع سائر وكالات الأمم المتحدة في مجالات تكون للمنظمة فيها ميزة نسبية.
- كفاءة إجراءات إدارة الأعمال وفعاليتها - تنفيذ مبادرة التحسين المستمر لجودة إجراءات إدارة الأعمال وامتيازها: المشاركة في إدارة جودة إجراءات إدارة أعمال المنظمة من خلال إجراء تحليل وتقييم للإجراءات الحالية ووضع خطة عمل لتحقيق التركيز والتبسيط والقيمة مقابل المال وامتياز الإجراءات العامة علاوة على تنفيذ عملية منهجية ومستمرة لتحسين الجودة على نطاق جميع مستويات المنظمة تدير التغيير وتقيم جودة الخدمات الإدارية والتنظيمية وتكاليفها ودقة توقيتها بانتظام.
- إتاحة نظم مبسطة ووافية بالغرض لتكنولوجيا المعلومات تستند إلى متطلبات الأعمال الحاسمة لتنفيذ المهام - الاستثمار في نظم لتكنولوجيا المعلومات سهلة الاستخدام وعالية الجودة ووافية بالغرض تستند إلى تعريف متطلبات الأعمال الحاسمة لتنفيذ المهام وتقييم الحلول أو النظم المستخدمة في مكاتب المنظمة أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

تعزيز تغيير الثقافة لضمان منظمة سلسلة وعالية الأداء

الثقافة التنظيمية هي طرق تفكير وسلوكيات تسمح للموظفين بالعمل على نحو متسق والامتياز في التنفيذ وتحقيق الأهداف بشكل مستدام. وسيتمثل أحد التحولات الرئيسية في تكوين منظمة سلسلة يكون الانتساب الأولي لموظفيها إلى المنظمة ولا إلى برامجهم المحددة. وستعمل جميع مستويات المنظمة الثلاثة معاً عن كثب وتركز بوضوح على الأثر والمساءلة. وستعمل المنظمة أيضاً من أجل تكوين ثقافة أكثر ابتكاراً تركز على النتائج.

ولن يكون التغيير الثقافي مبادرة منفصلة بل سيُدمج في كل جزء من طرق تطويرنا للمنظمة. وسيتحكم كل جزء من المنظمة في هذا التغيير الثقافي ويقوده. ولن يقتصر التغيير الثقافي على جهود الاتصالات بل سيشمل بناء القدرات في السلوكيات الجديدة اللازمة لنا لتجسيد منظمة سلسلة تقوم على التعاون وتدعم البلدان في صميم عملها. ولن يطور هذا التغيير على مستوى القمة بل سشارك فيه جذرياً المنظمة والبلدان والجهات الشريكة من خلال تقديم التعليقات وتعميد الجموع باستمرار.

وتتألف المنظمة من الأمانة والدول الأعضاء فيها على حد سواء. ومن المهم مواصلة تطوير ثقافة الغرض المشترك والثقة بين هذين الشقين حتى يتسنى للمنظمة تحقيق كامل طاقاتها.

= = =